الفصل الاول

الاطار العام للبحث

- **مقدمة البحث**
- **مشكلة البحث**
- **أهمية البحث**
- **أهداف البحث**
- **تساؤلات البحث**
- **مصطلحات البحث**

الفصل الاول

الاطار العام للبحث

مقدمة البحث

يجتاز العالم اليوم مرحله إنتقاليه بالغة الأهميه في بدايات القرن الحادي والعشرين وسط تحولات دولية وسياسية وإقتصادية انعكست على نواحى الحياه في المجتمعات المختلفه تمثلت في ظهور النظام العالمى الجديد، وتبوءت الولايات المتحده الامريكيه قمة الهرم (النظام العالمى) بإعتبارها العظمى وظهرت التكتلات الاقتصاديه العملاقه ،الامر الذي دعي الحكومه والمنظمات الرسميه وغير الرسميه الى وضع أسس وتوجهات وإستراتيجيات جديدة لمواكبة ومواجهة التحديات المتوقعه والمرتقبه.

يعد الأستثمار من أهم التوجهات الان لما لة من أهمية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع مستوي المعيشة عن طريق خلق فرص عمل جديدة ، مما يؤدي الي تقليل معدلات البطالة وزيادة مجالات وفرص العمل ، لذلك تسعي الحكومة بكل هيئاتها الي تشجيع الاستثمار وجذب رؤس الاموال الداخلية والخارجية للاستثمار في مصر وإزالة معوقات الاستثمار أمام المستثمرين ووضع طرق تساعد علي النهوض بالاستثمار في المجالات المختلفة .

مصطلح الاستثمار من التعبيرات الشائعة في حياة الأفراد عموما، وفي الحياة الاقتصادية بشكل خاص ، ويتفق كل من كاظم جاسم العيساوي (٢٠٠٢) والسيد محمد السريتى وأسامة أحمد الفيل (٢٠٠٩) علي أن الاستثمار بشكل عام هو التخلى عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية ولفترة من الزمن قد تطول أو تقصر مقابل أصل أو أكثر من الأصول التى يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية ، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال التى تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل، بالإضافة إلى الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية بفعل التضخم ، والمخاطر الناشئة عن إحتمال عدم الحصول على التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً ".
(٧٣ : ١٦) (١٤ : ١٠٠)

تعد الرياضه من أهم المجالات المتفاعلة مع المجتمع وتأثيراً بالمتغيرات المتلاحقه التي تمر به ، حيث أن قطاع الرياضه متمثل في الهيئات الرياضيه الأهليه والحكومية والنوعية والخاصة ما هي إلا نظم مجتمعيه تؤثر وتتأثر بالمجتمع وما يصاحبه من تغيرات محليه وعالميه. (١٩ : ٤٣)

كما ظلت الرياضة لفترة طويلة خارج الإهتمامات الخاصة بتنمية الاقتصاد ولكن الشواهد الحديثة قد أثبتت أنه الي جانب الرياضة كنشاط فإن لها ارتباط وثيق بالقيم الاستهلاكية والإنتاج فهي تدخل في إطار التنمية الاقتصادية للدولة ، وبالتالي فان الاستثمار في المجال الرياضي حول العالم أصبح يقدر بالمليارات كما أن للمؤسسات الراغبة في الاستثمار الرياضى دور بارز في الفترة المقبلة في الاسهام في نمو اقتصاديات الأندية الرياضية . (٨٩)

هذا ما جعل المسئولين عن الرياضه يدعون الى الاستثمار من أجل المحافظه على مكانة الرياضه ، وبالتالي بدأت تجتذب الرعاه والمستثمرين وخاصة في العقدين الاخرين ويمكن لنا ملاحظة تنامى صناعة الرياضة من خلال زيادة أعداد المشاهدين ونمو التغطيه الاعلاميه سواء الصحفيه أو التليفزيونيه والاذاعيه. (٤١: ١٥٨-١٥٩)

تستخلص الباحثة أن الرياضة من أهم القطاعات الاستثمارية حيث تنظر اليها الدول الرأسمالية كصناعة إستراتيجية تدرأموالا طائلة تحتاج لإدارة محترفة ، كما ينظر اليها رجال الأعمال والهئيات والمستثمرين المحليين والاجانب كمجال للدعاية التجارية من خلال رعاية الأبطال والاحداث الرياضية ، لذلك فالاستثمار في المجال الرياضي أصبح مطلب هام وضرورى لزيادة مصادر الدخل وتحقيق الأرباح وزيادة الجذب السياحى ولتحويل المنظمات الرياضية الي منظمات هادفة للربح من خلال استثمار مواردها المختلفة .

من هنا يعرف حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) الاستثمار الرياضي بأنة مايتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين والمؤسسات الرياضية لاستثمار إمكاناتهم المادية والبشرية اللازمه للانشطة الرياضية . (٢٧ : ٢١)

في ضوء ما سبق تري الباحثة أن استثمار الأندية الرياضية لكافة منشأتها المختلفة هو الحل للمشكلة الاقتصادية التي تعانى منها الأندية من خلال تحقيق أعلى عائد ممكن ، فمن المتطلبات الرئيسية لتهيئة مناخ مناسب لنجاح النادى الرياضى هو ضرورة وضع تشريعات ملزمة توضح حدود منشأته وأسلوب إدارتها بما يحقق الهدف الاقتصادي والاجتماعى بالاضافة إلي التأكيد علي أهمية التمويل الذاتى كمصدر رئيسى للانفاق داخل النادي.

في ظل مشكلات التمويل الحكومى وما أدل على ذلك من تصريح وزير الشباب المصرى باجتماعه بأعضاء اللجنه الأوليمبيه المصرية ورؤساء الاتحادات الرياضيه في عام (٢٠٠٥) بأن الميزانيه المدرجة للقطاع الرياضي لا تكفي ، كما أكد أن الوزارة تكشف حالياً عن إيجاد صيغة جديده من شأنها تدعيم التوجيه الذاتي لتمويل الرياضه وتنشيط الرعاة وتفضيل دور القطاع الخاص. (٢١)

في ضوء ذلك ترى الباحثة أن الأندية الرياضية الكبري من أكثر المؤسسات الرياضية التي تحتاج الي وجود أساليب جديدة للتمويل من خلال استثمار منشأتها المختلفة .

فعلى الصعيد الأوروبي نجد أن صناعة الرياضة تعد صناعة مربحة ومصدر دخل في كثير من دول العالم، وتشير إحصائيه حديثه لمكتب التحليلات الاقتصاديه الأمريكية أن الدخل السنوى لقطاع الرياضة مقارنة بقطاعات أخرى بلغ ٢١٢.٥ مليار دولار أمريكي أى ضعف قطاع السيارات وأكبر حجماً من قطاع السينما والإنتاج السينمائي. (٧٤: ٦٩)

مع تطور الاستثمار وإتساع رقعته أصبحت العلاقة بين الرياضة والاقتصاد تلازمية وذلك بعد أن أصبحت الرياضة عملية إقتصادية لتنافس الشركات علي رعاية الاحداث الرياضية، لذا فان الاستثمار الرياضى أصبح من أهم الاستثمارات المختلفة وقد زادت نسبتة من عام ١٩٩١ الي ١٩٩٥ الي ٦٨% . (٢٦ : ١٨)

كما أن الاستثمار في المجال الرياضي أصبح يقدر الان بـ٢٠% سنويا، و أن٩٠% من الميزانية العائلية المخصصة للرياضة في أوروبا توجه نحو شراء الملابس والمجلات وحضور المباريات الرياضية، وبالتالي سيكون للمؤسسات التجارية الراغبة في الاستثمار الرياضي دور بارز خلال الفترة المقبلة في الإسهام في نمو الاقتصاديات الخاصة بوطنها من خلال الاستثمار الرياضى، فالمؤسسات الرياضية لا تقل كفاءة عن المؤسسات والشركات الأوروبية والفرنسية، وإغفال هذا الجانب من طرف المسؤلين في الميدان الرياضي، خصوصا بالعالم الثالث، يشكل خطرا علي السير الطبيعي للنهوض بالرياضة داخل الأندية الرياضية المصرية بل علي مقوماتها الاقتصادية، فالأندية تشتكي من العجز المالي بشكل دائم بل أصبحت المبرر الذي تعلق عليه النتائج السيئة التي تحصدها في مختلف الأنشطة.

كما تزايدت في مصر عدد شركات التسويق والاستثمار الرياضى من (٨) شركات قبل عام (٢٠٠٥) ليصبح الآن(٣٣) شركة تعمل في التسويق والاستثمار والتنمية الرياضية بسبب استقرار مجالس إدارات الهيئات الرياضية وعدم إقالتها أو حلها، مما أدى إلي تبادل الثقة والاطمئنان لمسئولي تلك الشركات في إبرام الاتفاقيات الاستثمارية والتمويلية في شكل رعاية مع بعض الاتحادات والأندية الجادة.

بالتالي فإن تلك الشركات والمؤسسات العاملة في مجال التسويق والاستثمار والتنمية والتصنيع الرياضي تحتاج إلي العديد من الامتيازات التي تشجعها علي الاستثمار، من خلال تقديم فرص الاستثمارالمختلفة والإعلان عنها في وسائل الاعلام بالإضافة الي تقديم جميع المعلومات المتعلقة بتسويق جميع موارد النادى . (١١٩)

حتي يكون الاستثمار الرياضي مربحاً ودون مخاطر وهذان هما العاملان الرئيسيان اللذان يحكمان قرار المستثمر ، فإنه من المقترح علي مديري التسويق واللجان المسؤلة بالأندية الرياضية إعداد دراسات جدوى للاستثمار الرياضي مع إنشاء صندوق استثمارى يسهم في تمويل بعض الإستثمارات الرياضية ذات الاولوية بالنسبة للرعاية والاستثمارات بعيدة المدي مع تشجيع القطاع المصرفى علي المساهمة في تمويل الاستثمارات الرياضية وإيجاد مبادرات مبتكرة للتمويل (٢٦).

لذا تتفق الباحثة مع ما يذكره إبراهيم شحاتة (١٩٩٥) أن المجال الرياضى يجب أن يسير الراي العام في اتجاهين ، الاتجاة الاول هو معرفة أهمية الدور الحقيقي والحضارى الذي يمكن أن تلعبه الرياضة من حيث التنمية سواء علي مستوى الممارسة العامة أو علي المستوي التنافسي ، ويعتبر هذا الاتجاه هو الأساس الذي يقوم علية الاتجاه الثاني وهو الوعي بأهمية الاستثمار وتأثيره في جميع المجالات، وبالتالي تأثيره علي زيادة فاعلية الدور الذي تلعبة الرياضة في زيادة مصادرالدخل الذاتي من خلال التنوع في مجالات الاستثمار الرياضي والمشروعات الرياضية . (١٣٠: ١)

لذلك قام عدد كبير من المستثمرين المصرين فى السنوات الاخيره برعايه أنديه رياضيه كوسيلة للترويج التجارى وبناء علاقة مباشرة مع جمهور المستهلكين مثل رجل الأعمال أحمد بهجت الذى آشترى نادى جولدى، كما يحرص مستثمرون كبار على الوجود فى النادى الاهلى والزمالك الاكثر شهره بين الجمهورالمصري كاسلوب غير مباشر للترويج لمنتجات شركاتهم. (١١٨)

من هنا تم التعامل مع النشاط الرياضى باعتبارة نشاطا إستهلاكيا وترفيهيا، كما أصبح النشاط الرياضى يساهم بشكل فعال في إعداد وتهيئة العنصر البشرى للقيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية ، حيث للقطاع الرياضي بنية أساسية ومستلزمات مادية وخدمية مما جعله حاليا خاضع لدراسات الجدوى كأحد المشروعات الاقتصادية يستهدف منة تحقيق أعلي عائد ممكن، وبذلك دخل المجال الرياضى في دائرة النشاط الاقتصادى وارتبط الإنفاق فية بحسابات دراسات الجدوى باعتباره مجالا واسعا للاستثمار والجذب كأشكال الدعاية التجارية والرعاية المسؤلة وخاصة مع إرتباط الرياضة بالإعلام وإمداد هذا المجال علي مستوي كل دول العالم.

نتيجة لهذا يعتبر قرار الاستثمار من أهم القرارات الاقتصادية وأخطرها لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بنتائجها أحيانا فنجاح القرار يترتب علية العديد من الآثار الاقتصادية المرغوبة التي تؤدي الي زيادة معدل التنمية الاقتصادية كما أن فشله يترتب عليه ضياع وتبديد للموارد الاقتصادية المتاحة ، وبالتالي فإن القرار الجيد من وجهة النظر الفردية والقومية يحتاج الي دراسات جدوى علمية . (٤٤ :١١)

لذا تعرف دراسات الجدوى بأنها مجموعة من الدراسات التي تبدأ بدراسة فكرة المشروع أو عدة مشروعات وتنتهي بتقييم مدي صلاحية المشروع او المشروعات مرورا بجوانب جدواة التسويقية والفنية والمالية والبيئية والقانونية و الاجتماعية وذلك تحقيقا لهدف اختيار المشروع الاصلح من وجهة نظر المستثمر. (١٠٦ : ١٠)

لكن قبل الشروع في اتخاذ قرار بشأن تطبيق عملية الاستثمار لمشروع ما لابد من القيام بعمل دراسات الجدوى لمعرفة تكاليف الاستثمار والإنتاج وتحديد احتياجات المشروع من القوي العاملة وتقديرات الدخل المتوقع. (٤ :٣٣)

من هنا تستخلص الباحثة أن موضوع دراسات الجدوى حظي بالاهتمام الكبير في تحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تمثل دراسات الجدوى اساس عملية الاستثمار ، فكلما اعتمد القرار الاستثماري على دراسات شاملة ودقيقة وموضوعية وعلمية، كلما كانت القرارات أكثر نجاحاً وأماناً في تحقيق الأهداف، حيث تفيد دراسات الجدوى في توفير أساس جيد لرجال الأعمال أو متخذي القرار ليحدد اتخاذ القرار بشأن الاستثمار من عدمه ، بالإضافة الي توفير صورة أدق وأشمل للمشروع الاستثماري .

مشكلة البحث

نظراً لمرحلة التحول الاقتصادي التي يشهدها العالم وتبني الدولة لسياسية الخصخصة والعمل علي تحويل المشروعات العامة الي مشروعات خاصة بدأ الكثير من المؤسسات تتحول الي شركات مساهمة حتي تتلائم مع متطلبات السوق والمنافسة واليات الاقتصاد الحر لأن الميزانية العامة للدولة أصبحت غير قادرة علي مواجهة ظروف المنافسة علي المستوى العالمى .

أيضا إحتلت صناعة الرياضة المرتبة الخامسة في الاقتصاد الأمريكى عام (١٩٩٩م) وبلغت (١٥٥ (مليار دولار عام ٢٠٠٣م وتساهم حوالي (٤٠٠٠) شركة لرعاية الأنشطة الرياضية وتصل قيمة المساهمات (٢) مليار دولار وتوفر (٢٧٥) ألف وظيفة سنويا ،وبالنظر إلى صناعة الرياضة في اليابان فقد احتلت المرتبة الخامسة ، بينما إحتلت في ايطاليا المرتبة الثانية كذلك حال الكثير من الدول العربية التي أدخلت رؤوس الأموال الأجنبية إلى قطاعاتها المختلفة لاسيما في قطاع الاستثمارات الرياضية والتي أوصلتها إلى التربع على القمة الرياضية في الألعاب المختلفة بفضل تلك الاستثمارات مما أدى ذلك إلى الانفتاح الاقتصادى عليها لتكون قبلة للمستثمرين والمشاريع العملاقة التي يبحث عنها المستثمر الأجنبى على وجه الخصوص وخير مثال على ذلك دولة الأمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين .

علي الرغم من ذلك نجد أن المؤسسات الرياضية الحكومية والاهلية وعلي رأسها الاندية الرياضية الكبرى لم تستعد بعد لمواجهة تلك التحديات ، الأمر الذي يتطلب ضرورة وجود فكر إداري معاصر ينادى بأساليب غير تقليدية للتمويل الذاتي ليواكب هذه التغيرات والتحديات وخاصة بعد أن أصبحت الاندية الرياضية الكبري لاتنتظر الإعانات والتبرعات غير

الكافية لتحقيق أهدافها كما تحتاج المشروعات الرياضية التي تقام بميزانيات عالية الي دراسات الجدوى التي تحدد مدى فاعلية المشروع في تحقيق أعلي عائد ممكن.

في ضوء ما سبق من قراءات نظرية والاطلاع علي نتائج الأبحاث العلمية في مجال دراسات الجدوى والاستثمار عامة والاستثمار الرياضي خاصة اتضح للباحثة أن المجال الرياضي يعاني من المظاهر التالية :

١- وجود العديد من معوقات الاستثمار سواء كانت إدارية أو فنية أو قانونية أو سياسية أو تمويلية بالإضافة إلي عدم وجود وعي بأهمية الاستثمار الرياضى.
٢- ندرة المتخصصين المؤهلين للعمل في هذا المجال بالأندية الرياضية وأيضاً عدم إقتناع المؤسسات المالية بالرياضة والعائد المتوقع من إستثمارها.
٣- عدم وجود خطة للاستثمار الرياضى بالأندية الرياضية .
٤- عدم دراية مجالس إدارات بعض الأندية الرياضية بفرص الاستثمار المتاحة لديهم.
٥- عدم توافر حوافز للمستثمريين المصريين لتوظيف أموالهم في الرياضة المحلية .
٦- قصورأساليب التمويل بالأندية الرياضية علي نوعين فقط هما التمويل الحكومي والتمويل الذاتى .
٧- عدم الاستعانة بدراسات الجدوى عند تنفيذ المشروعات الرياضية .

يعد **النادى الأوليمبي المصرى** (وهو موضوع الدراسة) من الأندية الرياضية الكبري في محافظة الإسكندرية والذي تم إنشاؤه عام (١٩٠٥م) فعلي المستوي الرياضي رفع علم مصر دولياً في محافل أوليمبية عديدة نتج عنها ثماني ميداليات أوليمبية في العاب القوي والمصارعة والملاكمة ، وعلي مستوى كرة القدم فمازال النادي الأوليمبى المصرى يمثل اسماً رائدا في مجال كرة القدم لما قدمه ، ولازال له العديد من اللاعبين الاكفاء في المنتخب الوطني المصري علي مر السنوات ، أما علي المستوي الاجتماعي يتمتع النادي بموقع متميز وسط مدينة الإسكندرية، كما يتمتع بسهولة المواصلات من وإلي جميع مناطق محافظة الإسكندرية.

تبلغ مساحة النادي حوالي(٨) أفدنه والتي تحتوي علي العديد من المنشأت الرياضية مثل ملعبي كرة القدم الرئيسي والفرعي وصالة الملاكمة وصالة المصارعة وصالة رفع الاثقال وصالة الجمباز ، بالاضافة الي المنشآت الإدارية مثل المبني الاجتماعي ومبني الإدارة
بالإضافة إلي عدد من المنشآت التي سوف يتم أنشاؤها والتي تحتاج الي دراسة جدوى لكيفية استثمارها والاستفاده منها مثل :

- البنك (دور أرضى و دور علوى) بمساحة =١٣٠ م٢
- حمام سباحة تدريب ٤ حارات (٥٤x١٥)م
- مدرجات حمام السباحة أسفلها جيم بمساحة = ٣٢٢ م٢
- ملعب كرة القدم الرئيسى بمساحة ١٠٠ م
- ملعب كرة السله و اليد (٤٠ x ٢٠)م
- مبنى مطعم زويل بمساحة = ١٧٦.٨٠ م٢
- مدرجات لملعب كرة السلة وأسفلة أماكن تغيير ملابس
- ملعب كرة قدم صغير (٩٥x ٥٧)م
- صالة ألعاب متعددة الأغراض .

كما يبلغ عدد الأعضاء بالنادي الأوليمبى المصرى حوالي(٢٠) ألف عضو كما يبلغ عدد الأنشطة (١٢) نشاطاً، وبالرغم من توافر العديد من مجالات وفرص الاستثمار في النادي الأوليمبى المصري الا أن الاستثمار الفعلي في النادي الأوليمبى المصرى محدود جدا ومازال أقل من المستوى المطلوب ، لأن استثمار تلك المنشآت لم يحقق أعلي عائد لانة ينحصر في تقديم الخدمات لاعضاء وفرق النادي فقط .

فيما يلي بعض المؤشرات الدالة علي عدم الاستغلال الكامل لهذه الفرص الاستثمارية والتي اتضح من واقع المقابلة الشخصية الاولي مرفق رقم (٢) التي قامت بها الباحثة لعينة قوامها (٥) افراد من مسؤلى النادي الاوليمبي المصرى ، وتمثلت هذة العينة في مدير النادى والمدير المالي ومراقب الحسابات ومدير عام النشاط الرياضي ومسؤل التسويق ان ذاك والتي أجمعت أراؤهم علي الاتي :

١- عدم وجود دراسات جدوى لاستثمار المنشآت الحالية في النادي .
٢- عدم توافر فرص جذب المستثمرين بالإضافة إلي وجود نقص في استثمار بعض الخدمات مثل:
- خدمات التسويق والإعلان والترويج لبعض المنشآت والخدمات والانشطة التي يقدمها النادي.
- الخدمات البنكية وخدمات سوق العمل للمجتمع المحيط بالنادى.
- خدمات صيانة الأجهزة والادوات الرياضية الخاصة ببعض الأنشطة الرياضية كأدوات صالة الجمباز.

٣- عدم استثمار بعض منشآت النادي مثل ملعبي كرة القدم الرئيسي والفرعي وصالة الملاكمة وصالة المصارعة وصالة رفع الأثقال حيث تنحصر الاستفاده من هذة المنشآت علي الأعضاء فقط .
٤- عدم استثمار صالة الجمباز لسوء الحالة الفنية لبعض الأجهزة نتيجة عدم تحديثها بالإضافة إلى نقص بعض الاجهزة الاساسية مثل حصان القفز.
٥- وجود العديد من المساحات المتاحة رأسياً لم يتم استغلالها علي الرغم من أنها تصلح لمنشآت جديدة مثل كافاتريات أو صالة تنس طاولة.
٦- عدم استثمار أعلي أسوار النادي في تسويق بعض الإعلانات الخاصة بمنتجات بعض الشركات .

بعد اطلاع الباحثة علي الميزانية العمومية لنادي الأوليمبي المصري لعام ٢٠٠٩ وجد الآتي :

- ارتفاع مصروفات كرة القدم هذا العام بمقدار ١٤٨٧٧٧١ج ويرجع ذلك الي ارتفاع اسعار تكلفة وسائل النقل والفنادق وعقود اللاعبين علي مستوي الاندية المصرية .
- ارتفاع مصروفات كرة السلة هذا العام بمقدار ١٠٠١٥١٨ج ويرجع ذلك الي استقدام لاعب أمريكي محترف ودخول كرة السلة عالم الاحتراف مما أدى الي ارتفاع عقود اللاعبين .
- ارتفاع مصروفات الكرة الطائرة بمقدار ١٠٩٠٩٨ج عن العام السابق.
- ارتفاع ايرادات كرة القدم بمقدار ٤٣٩٢٦٦ج ويرجع الارتفاع الي :
  - ارتفاع المبالغ الواردة من وكالة الاهرام للدعاية والاعلان.
  - ارتفاع مقابل بث المباريات من التليفزيون.
  - ارتفاع مقابل بث مباريات الدوري والكأس .

- وجود عجز في العام السابق بما يقدر حوالي (٤٨٦٩٦٦٤) جنيه وأصبح العجز هذا العام (١٩٣١٣٦١) ومع ذلك يطالب المدير المالي ومراقب الحسابات إدارة النادي بتنمية موارده حتي تتمكن من رفع الإيرادات ومواجهة المصروفات المتزايدة .

وفي حدود علم الباحثة لم تتطرق أى دراسة إلي وضع تصور لدراسات الجدوى لاستثمار المنشآت المتاحة لدي النادي الأوليمبى المصرى ، لذا ترى الباحثة ضرورة وضع دراسة لكيفية إدارة الأندية الرياضية في ظل آليات السوق الحر خاصة مع اتجاه الدولة لرفع الدعم المالي والسيطرة المركزية علي الكثير من الأنشطة الإقتصادية والخدميه ، لذا فعلي إدارة النادي الأوليمبى المصرى أن تتجه نحو الاستثمار الأمثل لمنشآته بما يحقق أعلي عائد مادى من أجل رفع المستوي الرياضي للاعبين والفرق بما ينعكس علي المستوى الاقتصادى ، بإعتباره من الأندية الرياضية الكبري علي مستوى الجمهورية من هنا جاءت أهمية البحث بعنوان :

" دراسات الجدوى لاستثمار منشآت النادي الأوليمبي المصري "

أهمية البحث :

أولا: الأهمية العلمية

يسعى هذا البحث الى وضع تصور لدراسات الجدوى لاستثمار منشأت النادي الأوليمبي المصرى واستحداث فرص استثمار جديدة من خلال تحليل الوضع الراهن لبيئة الداخلية والبيئة الخارجية للنادي ومدي فاعلية الإدارة في ممارسات

جذب المستثمرين وتحديد الإجراءات التنفيذية لها ووضع أساليب متابعة لها لتحديد نقاط الضعف والقوة وذلك وفق أسلوب علمى .

ثانيا الأهمية التطبيقية :

- يساهم البحث الحالي في دفع الجهود المبذولة لتنشيط الاستثمار الرياضي في النادي الأوليمبي المصري .
- مساعدة النادي فى استثمارمنشآته من ملاعب وصالات وأبنية والقيام بواجباتها سواء على المستوى المحلى أو الخارجى .
- وضع دراسات جدوي يمكن الاعتماد عليها في جذب المستثمرين من خلال زيادة الوعي بأهمية الاستثمار الرياضي سواء في الصحافة الرياضية ووسائل الإعلام والندوات والمؤتمرات العلمية .
- تحاول الدراسة معالجة معوقات الاستثمار الرياضي في النادي الأوليمبي المصري .
- تفعيل ممارسات وتوجهات إدارة النادي تجاه جذب المستثمرين لإقامة المشروعات الاستثمارية في النادي .

- مواكبة المتغيرات التى طرأت على الساحة الدولية بصفة عامة ومسايرة فلسفة الدولة بصفة خاصة فى توجية النادي الأوليمبي المصري الي الاعتماد على استثمار منشآته المختلفة في ظل الاتجاه الي السوق الحر.

أهداف البحث:

١- تحليل الوضع الراهن للبيئة الداخلية والبيئة الخارجية للنادي الأوليمبى المصري من خلال(نقاط القوة - نقاط الضعف - الفرص – المخاطر).
٢- تحديد مجالات الاستثمار في النادي الأوليمبي المصري.
٣- القيام بدراسات الجدوى لاستثمار منشآت النادي الأوليمبي المصرى من خلال :
- دراسة الجدوى التسويقية.
- دراسة الجدوى الفنية.
- دراسة الجدوى التمويلية .
- دراسة الربحية التجارية.
- دراسة الجدوى الإجتماعية.
- دراسة الجدوى القانونية.

تساؤلات البحث:

يسعي هذا البحث للإجابة علي الاسئلة التالية :

١- ماهو الوضع الوضع الراهن للبيئة الداخلية والبيئة الخارجية للنادي الأوليمبى المصرى من من خلال (نقاط القوة - نقاط الضعف - الفرص –المخاطر)؟
٢- ما هي أهم مجالات الاستثمار في النادى الأوليمبى المصري؟
٣- ماهو التصورالمقترح لدراسات جدوى استثمار منشآت النادي الأوليمبى المصرى؟

مصطلحات البحث:

منشأت النادي الأوليمي المصري

هي عبارة عن ما يتضمنه النادي الأوليمبي المصري من المنشأت الموجودة حاليا والاخري التي يمكن استحداثها مستقبلا والتي تتمثل في الأبنية الادارية والصالات المغطاة والصالات المفتوحة والملاعب الرياضية بالإضافة الي المساحات المتاحة للاستغلال. (تعريف اجرائي)